

قانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠١٦

**بربط موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر  
للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧**

## **بيان الشعب**

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :  
**(المادة الأولى)**

قدر جملة موازنة الهيئة القومية لسكك حديد مصر للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦  
مبلغ ١٩٥٤٠٨٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر ملياراً وخمسماة وأربعة وأربعون  
مليوناً وتسعه وثمانون ألف جنيه) .

(النهاية) ملادة

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ يبلغ ٤٠٥٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة مiliارات وخمسون مليون جنيه).

(النهاية الرابعة)

(النهاية الخامسة)

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ بـ ٢٠١٧٠٨٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر ملياراً وثلاثة عشر مليوناً وسبعة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأس المالية متعددة بمبلغ ٧٨٢١٠٨٧٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ٢١٨٣١٤٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٩٢٠٠٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ١٤٠٠٠٠٠ جنيه قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٦ وبضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شوال سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ١٠ يوليو سنة ٢٠١٦ م) .

عبد الفتاح السيسي

١٦٣ ذي القعْدَةِ ١٤٢٠ هـ / ٢٥ مارس ١٩٠٢ م